

Distr.: General
19 August 2022
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير السابق (S/2022/409) في 20 أيار/مايو 2022.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة دعم مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار دستوري توافقي للانتخابات الوطنية. وفي أعقاب الجولتين السابقتين المعقودتين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، قامت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا، ستيفاني ويليامز، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتيسير جولة ثالثة من محادثات اللجنة المشتركة، المؤلفة من ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في القاهرة في حزيران/يونيه بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إطار دستوري للانتخابات.

3 - وفي الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه، دعت المستشارة الخاصة رئيسي المجلسين إلى اجتماع رفيع المستوى، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لاستعراض نتائج محادثات القاهرة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من الأحكام المعلقة في مشروع دستور عام 2017. ولسوء الحظ، لم يتمكن رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح عيسى، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، من الاتفاق على مسألة واحدة من المسائل المعلقة، وهي معايير الأهلية للمرشحين للرئاسة. وفي بيان صدر في نهاية الاجتماع، حثت المستشارة الخاصة المجلسين على تجاوز النقاط الخلافية في أقرب وقت ممكن، وأكدت من جديد استعداد الأمم المتحدة لبذل مساعيها الحميدة في هذا الصدد.



- 4 - وزاد ترسخ الأزمة السياسية المستمرة بين عبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا حول قيادة السلطة التنفيذية. ولم يتمكن المجلس الأعلى للدولة من الانعقاد بسبب الانقسامات بين الأعضاء المؤيدين لحكومة الوحدة الوطنية بزعامة السيد الدبيبة والأعضاء المؤيدين للسيد باشاغا. وكانت هناك زيادة في الاشتباكات بين الجماعات المسلحة التي تدعم أيا من الطرفين في طرابلس وحولها.
- 5 - وفي 24 حزيران/يونيه، أصدرت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بيانا مشتركا حثت فيه القادة السياسيين الليبيين على "الخروج من المأزق التنفيذي والاتفاق على مسار للانتخابات". ورحب كل من السيد الدبيبة والسيد باشاغا بالبيان، رغم أن كلا منهما اعتبره مؤيدا لادعائه بأنه القائد الشرعي للسلطة التنفيذية.
- 6 - وفي إشارة إلى تزايد السخط الشعبي على هذا المأزق السياسي، نُظمت مظاهرات في عدة مدن في مختلف أنحاء ليبيا في 1 تموز/يوليه، بما في ذلك طرابلس. وفي طبرق، اقتحم المتظاهرون مقر مجلس النواب وألقوا بأضرار بالمبنى. وعبر المحتجون عن انتقادهم للهيئات السياسية القائمة وإخفاؤها في إجراء الانتخابات، وحل أزمة الكهرباء، ومعالجة حالات نقص الوقود، والتخفيف من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي بيان صادر في 2 تموز/يوليه، دعا الأمين العام المتظاهرين إلى تجنب أعمال العنف، ودعا جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تقوض الاستقرار. وقام كذلك بحث القادة الليبيين على تجاوز الجمود السياسي الذي يعمق الانقسامات ويؤثر سلبا على اقتصاد البلد، والتأكيد على ضرورة الاستفادة من التقدم الكبير المحرز خلال المحادثات التي جرت في القاهرة وجنيف برعاية الأمم المتحدة.
- 7 - وفي 31 تموز/يوليه، أنهت المستشارية الخاصة مهمتها. وفي 1 آب/أغسطس، أصدر الأمين العام بيانا شكر فيه المستشارية الخاصة على خدماتها وتفانيها، معترفا بقدرتها الرائعة على تهيئة الظروف المؤاتية للحوار وتوافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة، مما أدى إلى تحقيق إنجازات رئيسية في مسارات الحوار السياسي والأمني والاقتصادي.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

- 8 - فيما يتعلق بالمسار السياسي، استمرت جهود الأمم المتحدة في التركيز على التمكين من إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى إطار دستوري منفق عليه، من أجل تحقيق تطلعات أكثر من 2,8 مليون شخص من الليبيين المسجلين للتصويت. وواصلت المستشارية الخاصة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة للحفاظ على الزخم الذي تحقق في مسارات الحوار السياسي والأمني والاقتصادي بين الأطراف الليبية. وواصلت أيضا إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن الإطار الدستوري للانتخابات وسبل المضي قدما في العملية الانتخابية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم ممثلو المؤسسات الوطنية والبلدية، والأحزاب السياسية، والجهات الفاعلة الأمنية، فضلا عن المرشحين للانتخابات البرلمانية والرئاسية.
- 9 - وفي 8 حزيران/يونيه، ناقشت المستشارية الخاصة خطط الجولة الثالثة من محادثات اللجنة المشتركة المؤلفة من ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، مع السيد عيسى، في القبة، والسيد المشري، في طرابلس. وفي محادثة هاتفية مع المستشارية الخاصة في 11 حزيران/يونيه، أعرب رئيس المجلس الرئاسي عن دعم المجلس الكامل للجهود التي تيسرها الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق على أساس دستوري لإجراء الانتخابات، مشددا على أهمية تحقيق إرادة الليبيين في انتخاب ممثليهم.

10 - وفي 20 حزيران/يونيه، اختتمت الجولة الثالثة والأخيرة من المحادثات في القاهرة. وطوال هذه المحادثات، أظهر ممثلو المجلسين مستوى غير مسبوق من التعاون. وتوصلا إلى اتفاق بشأن العناصر الحاسمة لهيكل الدستوري، بما في ذلك إنشاء هيئة تشريعية من مجلسين وتوزيع مقاعد المجلسين التشريعيين؛ وتقسيم المسؤولية بين الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء والحكومة المحلية؛ والشكل المحدد للامركزية، بما في ذلك تحديد عدد المحافظات وسلطاتها؛ وتحديد آلية لتوزيع الموارد الطبيعية على جميع مستويات الحكم. بيد أنه تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الانتقالية التي تحكم الفترة المؤدية إلى الانتخابات الوطنية، وهو ما يتطلب بالتالي إجراء مزيد من المشاورات. ومن ثم، دعت المستشارة الخاصة بقيادة المجلسين إلى الاجتماع في غضون عشرة أيام لسد الثغرات التي ما زالت قائمة. وفي 23 حزيران/يونيه، قبل السيد عيسى والسيد المشري دعوة المستشارة الخاصة للاجتماع في جنيف.

11 - وفي الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه، سّرت الأمم المتحدة عقد المسار الدستوري من اجتماع رفيع المستوى عُقد في جنيف بين السيد عيسى والسيد المشري. وأعرب زعيما المجلسين عن تأييدهما لنتائج محادثات القاهرة ورسم خارطة طريق تتضمن جداول زمنية وسلسلة من الخطوات المؤدية إلى إجراء انتخابات وطنية. بيد أن قيادة المجلسين لم تتمكن من الاتفاق على مسألة أخيرة، هي شروط الأهلية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية الانتقالية الأولى.

12 - وفيما يتعلق بالمسار الاقتصادي، واصلت البعثة تقديم الدعم في الجهود الرامية إلى المضي قدما في إصلاح مصرف ليبيا المركزي وإعادة تويده وتعزيز الشفافية في النفقات العامة، إلى جانب توفير تمويل موثوق به لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للشعب الليبي. وواصلت مؤسسة استشارية دولية تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ التوصيات الصادرة في عام 2021، عقب عملية التدقيق الدولي التي ييسرتها الأمم المتحدة من أجل إصلاح المصرف المركزي وإعادة تويده.

13 - وفي يومي 14 و 15 حزيران/يونيه، اجتمع مجلس النواب في سرت للتداول بشأن مقترح ميزانية مقدم من السيد باشاغا. وأعلن المتحدث باسم مجلس النواب في وقت لاحق أن مقترح الميزانية اعتمد بأغلبية 103 أصوات، بما في ذلك خمسة أصوات قُدّمت إلكترونيا. ولم يتسن التحقق بشكل مستقل من التصويت، الذي جرى في جلسة مغلقة. وشكك بعض أعضاء مجلس النواب، الذين لم يحضروا الجلسة، في العدد المبلغ عنه للمشاركين في الجلسة وفي استخدام التصويت الإلكتروني. وفي 16 حزيران/يونيه، رفضت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة السيد الدبيبة قرار مجلس النواب بالموافقة على الميزانية المقدمة من السيد باشاغا، وأكدت من جديد أنها لن تنقل السلطة إلا إلى حكومة جديدة منتخبة.

14 - وفي 14 تموز/يوليه، أعلن السيد الدبيبة تعيين رئيس ومجلس إدارة جديدين للمؤسسة الوطنية للنفط، ليحل فرحات بن قدرة، الذي كان يشغل منصب محافظ البنك المركزي من عام 2006 إلى عام 2011، محل مصطفى صنع الله الذي شغل منصب رئيس المؤسسة لفترة طويلة. وقدم السيد صنع الله طعنا قانونيا في القرار. وفي 15 تموز/يوليه، أعلن الرئيس المعين حديثا إعادة فتح جميع حقول النفط والموانئ النفطية التي ظلت مغلقة منذ 16 نيسان/أبريل، الأمر الذي كلف البلد 4 بلايين دولار من الإيرادات الضائعة.

15 - وفيما يتعلق بالمسار الأمني، نظمت حكومة إسبانيا ومركز توليدو الدولي للسلام، بمساعدة من البعثة، حلقة عمل تقنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع جهات فاعلة ليبية ودولية. وعُقد هذا الاجتماع في توليدو، بإسبانيا، يومي 23 و 24 أيار/مايو. وفي هذه المناسبة، شددت المستشارة الخاصة

على ضرورة إعادة بسط سلطة الدولة، دون غيرها، على قوات الأمن في البلد. واتفق المشاركون على ضرورة تنسيق وتنفيذ المرحلة التحضيرية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا. وعلى هامش حلقة العمل، يسّرت المستشارة الخاصة والبعثة عقد أول اجتماع مشترك للجنة العسكرية المشتركة 5+5 منذ أن أوقف ممثلو المنطقة الشرقية في اللجنة مشاركتهم في نيسان/أبريل بسبب تأخر حكومة الوحدة الوطنية في دفع مرتبات الجيش الوطني الليبي (S/2022/409، الفقرتان 28 و 29).

16 - وواصلت البعثة دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتفعيل خطة العمل المتعلقة بعملية الانسحاب التدريجي المتوازن على مراحل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من أراضي ليبيا. ووفقا لما اتفقت عليه اللجنة، بدأت عملية إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المطلوبة لإعادة فتح الطريق الجنوبي الرابط بين أبو قرين والجفرة على طول الجزء الغربي من الطريق للسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعم إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول الجزء الشرقي من الطريق، بالتنسيق مع اللجنة الفرعية لإزالة الألغام التابعة للجنة العسكرية المشتركة. وحتى 5 آب/أغسطس، تم تطهير 100 كيلومتر من الطريق. وثمة حاجة إلى مزيد من التنسيق مع قيادة الجيش الوطني الليبي من أجل استكمال أعمال إزالة الألغام المتبقية على هذا الطريق.

17 - وفي 16 حزيران/يونيه، اجتمع في القاهرة رئيس أركان الجيش الليبي، الفريق محمد الحداد، ورئيس أركان الجيش الوطني الليبي، اللواء عبد الرزاق الناظوري، إلى جانب اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والمستشارة الخاصة. ورحب الفريق الحداد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير الاتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن أساس دستوري للانتخابات. واتفق الجانبان أيضا على استئناف اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والاجتماعات المعقودة بين رئيسي أركان الجيش من كلا الجانبين على الأراضي الليبية. ويسّرت المستشارة الخاصة أيضا عقد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة 5+5 مع اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، في القاهرة في 16 حزيران/يونيه، للتصدي للتحديات المتبقية أمام إعادة توحيد القوات المسلحة والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

18 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين والأفرقة العاملة التابعة لها أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

19 - وفي 7 حزيران/يونيه، اجتمع الفريق العامل المعني بالأمن، الذي يشترك في رئاسته كل من الأمم المتحدة وإيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تونس العاصمة لمناقشة الخطوات اللازمة للمضي قدما في تفعيل خطة العمل المتعلقة بالانسحاب التدريجي المتوازن على مراحل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. وأعلن الفريق العامل المعني بالأمن أيضا عزمه على دعم تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو المتوخى في المادة 4 من اتفاق وقف إطلاق النار، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

20 - وفي بيان صادر في 16 حزيران/يونيه، دعا الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (الأمم المتحدة وسويسرا وهولندا) مجلس حقوق الإنسان إلى تمديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، لتمكينها من مواصلة عملها الحاسم للنهوض بحقوق الإنسان

والسلام المستدام والمصالحة الوطنية القائمة على الحقوق. ونيابة عن الرؤساء المشاركين للفريق العامل، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ثلاث جولات من الحوار مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن تحديات حقوق الإنسان في 7 و 12 و 21 حزيران/يونيه. ووفقاً للمشاركين، تمثلت العقبات الرئيسية التي تحول دون النهوض بحقوق الإنسان في الانقسام السياسي والتحديات الدستورية؛ والجماعات والمليشيات المسلحة وانتشار الأسلحة؛ وعدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الليبيين والمهاجرين وطالبي اللجوء؛ والهجمات على حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ والعنف ضد المرأة.

21 - والتمس الفريق العامل المعني بالشؤون الاقتصادية، الذي تشترك في رئاسته الأمم المتحدة ومصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، آراء المؤسسات الليبية ذات الصلة بشأن بارامترات آلية تمويل قصيرة الأجل محتملة لتمويل الأولويات والاحتياجات الحاسمة، لجهات منها المؤسسة الوطنية للنفط، بطريقة توافقية وشفافة. واجتمع الرؤساء المشاركون للفريق العامل في تونس العاصمة، في 26 أيار/مايو، لمناقشة طرائق إنشاء وتفعيل آلية التمويل هذه. وفي وقت لاحق، عمّمت الولايات المتحدة مشروع اختصاصات لجنة ليبية خاصة للرقابة المقترح إنشاؤها لكي ينظر فيه كبار المسؤولين الليبيين من اللجنة المالية بمجلس النواب، والمجلس الرئاسي، ووزارة المالية، وديوان مراجعة الحسابات، وهيئة الرقابة الإدارية، فضلاً عن الرؤساء المشاركين الآخرين للفريق العامل.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

22 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المستشارية الخاصة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، في ليبيا وفي الخارج، بشأن المسارات الثلاثة للحوار بين الأطراف الليبية. وشاركت المستشارية الخاصة والبعثة، بناء على الطلب، في اجتماعات نظمها الدول الأعضاء لتقديم إحاطات عن التطورات في ليبيا وتقديم آخر المستجدات المتعلقة بحالة جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

23 - وفي 1 حزيران/يونيه، قدمت المستشارية الخاصة، إلى جانب الأمين العام المساعد ومنسق البعثة والأمانة العامة للمساعدة للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في ليبيا، إحاطات إلى ممثلي البعثات الدبلوماسية الدولية. وفي 9 و 10 حزيران/يونيه، زارت المستشارية الخاصة الجزائر لعقد اجتماعات مع وزير الخارجية وكبار المسؤولين بشأن العملية السياسية الليبية والتقدم المحرز على المسار الدستوري. وفي 22 حزيران/يونيه، اجتمعت المستشارية الخاصة، في أوسلو، بالمثلثين الخاصين النرويجي والألماني في ليبيا لمناقشة الخطوات المقبلة المتعلقة بالمسار الدستوري.

24 - وفي الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيه، زار ليبيا وفد من الاتحاد الأفريقي برئاسة وزير خارجية الكونغو، جان - كلود غاكوسو، بصفته ممثلاً لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، والتقى بكبار المسؤولين الليبيين، فضلاً عن البعثة. وقدم الوفد مقترحاً للمصالحة الوطنية يستند إلى مبادئ الشمول وتولي الليبيين زمام الأمور.

25 - وفي 5 تموز/يوليه، سافرت المستشارية الخاصة إلى باريس حيث التقت بالمبعوث الخاص الفرنسي إلى ليبيا ومجموعة من كبار المسؤولين. وفي 21 تموز/يوليه، سافرت المستشارية الخاصة إلى اسطنبول، بتركيا، لمناقشة التقدم المحرز على المسار الدستوري خلال اجتماع للدول الأعضاء نظمته تركيا.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

26 - أسهم استمرار الانقسامات السياسية في خلق بيئة أمنية متقلبة في طرابلس وفي جميع أنحاء غرب ليبيا، نتيجة عوامل منها مظاهرات الجهات الأمنية الفاعلة الداعمة للسيد الدبيبة أو للسيد باشاغا، وتلك التي جاءت ردا على محاولة السيد باشاغا دخول طرابلس في 17 أيار/مايو. وفي طرابلس، وقع عدد متزايد من الاشتباكات المتقطعة بين الجماعات المسلحة، فضلا عن إطلاق نار متقطع في مناطق شتى، منها مناطق مكتظة بالسكان.

27 - وفي 26 أيار/مايو، تحركت قافلة كبيرة من قوات الزنتان الداعمة للسيد باشاغا من العزيزية إلى معسكرات للجيش جنوب طرابلس. وفي بيان صدر في ذلك اليوم، نددت وزارة الدفاع "بمحاولات تعبئة الجيش لحرب مدفوعة بأجندة سياسية حزبية". وبالإضافة إلى ذلك، عززت القوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية مواقعها في وسط طرابلس، وكذلك في ترهونة وبنني وليد.

28 - وفي 9 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بمقتل أحد المقاتلين وإصابة مدنيين اثنين في اشتباكات مسلحة وقعت في وسط طرابلس بين أفراد من لواء النواصي وعناصر تابعة لجهاز دعم الاستقرار. وفي بيان صادر في 10 حزيران/يونيه، دعت البعثة الجهات الفاعلة السياسية والأمنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي 22 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بمقتل أربعة عناصر مسلحة ومدني واحد في اشتباكات بين قوة الردع الخاصة وجهاز دعم الاستقرار في وسط طرابلس.

29 - وفي نهاية حزيران/يونيه، تصاعدت التوترات بين الجهات الأمنية الفاعلة وسط مناقشات بين الجهات الفاعلة السياسية حول استمرار صلاحية خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي وشرعية حكومة الوحدة الوطنية. وفي 19 و 20 حزيران/يونيه، تم تعزيز قوات الزنتان المتمركزة في جنوب طرابلس بوحدات عسكرية من الزنتان والعزيزية. ونجم استعراض القوة هذا عن إقالة السيد الدبيبة للقائد العسكري للمنطقة الغربية، الجنرال أسامة الجويلي، من منصبه كرئيس للمخابرات العسكرية في أعقاب محاولة السيد باشاغا دخول طرابلس في 17 أيار/مايو. وفيما يبدو أنه تدبير ردعي، انتشرت قوات موالية لحكومة الوحدة الوطنية حول مبنى مكتب السيد الدبيبة. وفي 21 حزيران/يونيه، أعلنت وزارة الدفاع حالة طوارئ في العاصمة.

30 - وفي أعقاب بيان أدلى به السيد باشاغا في 9 تموز/يوليه، أعلن فيه أن حكومته ستبدأ العمل من طرابلس، أُبلغ عن سلسلة من التحركات وعمليات التعبئة العسكرية في العاصمة، ورفُح مستوى التأهب مرة أخرى في صفوف القوات المسلحة في غرب ليبيا. وفي 13 تموز/يوليه، تجمع عدد من قادة الجماعات المسلحة في ساحة الشهداء في طرابلس وتلوا بيانا مشتركا يحذرون فيه من أن أمن طرابلس "خط أحمر"، وأنهم سيواجهون أي قوات عسكرية تحاول "إحداث فوضى" في العاصمة. وأعرب القادة كذلك عن رفضهم لمرحلة انتقال سياسي جديدة، ودعوا إلى إجراء انتخابات باعتبارها الحل الوحيد للأزمة السياسية.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

31 - في 11 حزيران/يونيه، خلال تجمع عُقد في قرية سلوق، جنوب شرق بنغازي، أصدر شيخ القبائل بيانا يدعو إلى إزالة "جميع المؤسسات التي انتهت ولايتها" وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة بحلول نهاية عام 2022.

32 - وفي إطار المظاهرات التي اندلعت في جميع أنحاء ليبيا في 1 تموز/يوليه، اقتحم المتظاهرون في طبرق مبنى مجلس النواب، مطالبين بحل المجلس، وألقوا أضرارا بالمبنى وأضرموا النار فيه.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

33 - في أعقاب الاشتباكات المسلحة في تشاد بالقرب من الحدود مع ليبيا في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو، كثف الجيش الوطني الليبي عمليات مكافحة الإرهاب بنشر وحدات إضافية بالقرب من الحدود للحد من تأثير القتال الدائر على الجانب التشادي على الأراضي الليبية. وفي 1 حزيران/يونيه، أفاد الجيش بأن تعزيزات أرسلت إلى القطرون ومرزق لمنع تسلل الإرهابيين أو المجرمين إلى ليبيا؛ غير أن الوجود العسكري المتزايد أثار توترات مع بعض أفراد قبيلة التبو. ولنزع فتيل أي عداوة محتملة مع عناصر التبو المحلية، قام الجيش الوطني الليبي في نهاية المطاف بدمج عناصر عسكرية محلية من التبو في صفوفه وكلفها بمهمة تسيير دوريات أمن الحدود.

زاي - التنظيمات المتطرفة الغنيفة

34 - في 30 أيار/مايو، أعلن الجيش الوطني الليبي القبض على القائد المزعوم لداعش، أبو معاذ الطشاني، جنوب القطرون. وخلال العملية نفسها، أفادت التقارير أيضا بمقتل عدد غير محدد من عناصر داعش.

35 - وفي 18 حزيران/يونيه، أبلغ اللواء 444 عن اعتقال قائد داعش المزعوم، مصطفى بن دلة، في بني وليد.

حاء - الحالة الاقتصادية

36 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا العمل مع أصحاب المصلحة الليبيين والمحاورين الدوليين لتحديد سبل تحسين الشفافية وتيسير تدفق التمويل من حساب الضمان للمؤسسة الوطنية للنفط إلى المصرف المركزي، لدفع المرتبات وغيرها من النفقات الحكومية الرئيسية في خضم الزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية ونقص الكهرباء والوقود.

37 - وفي 15 حزيران/يونيه، أفيد بأن مجلس النواب وافق على مقترح ميزانية بقيمة 89 بليون دينار ليبي (18,3 بليون دولار) قدمه السيد باشاغا. واعترض على التصويت بعض أعضاء مجلس النواب وغيرهم من الجهات الفاعلة الليبية لأسباب إجرائية (انظر الفقرة 13 أعلاه).

38 - واستمر الإغلاق الجزئي لقطاع النفط الذي بدأ في 16 نيسان/أبريل، مما أدى إلى تقليص إنتاج النفط وما يتصل بذلك من إغلاق للموانئ، وخفض صادرات النفط الليبية بمقدار الثلثين، وكلف البلد ما يقرب من 4 بلايين دولار من عائدات النفط الضائعة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الخلاف على التحكم في الأموال العامة واستخدامها، وهو الخلاف الذي أدى إلى الإغلاق الجزئي.

39 - وتسببت موجة الحر في أواخر حزيران/يونيه في ضغط مفرط على شبكة الكهرباء في البلد، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لمدة تتراوح بين 10 ساعات و 12 ساعة في كل مرة في جميع أنحاء البلد. واندلعت الاحتجاجات على حالات انقطاع التيار الكهربائي وما اعتُبر عدم إنصاف في مدة الانقطاع،

وبلغ الأمر ذروته في المظاهرات التي نُظِّمت في جميع أنحاء البلد في 1 تموز/يوليه للمطالبة بإجراء انتخابات وتقديم الخدمات بشكل يلبي الاحتياجات.

40 - وفي 15 تموز/يوليه، رُفِع إجراء القوة القاهرة عن جميع حقول وموانئ النفط الخاضعة للإغلاق منذ 16 نيسان/أبريل. واستؤنف إنتاج النفط تدريجياً، وبدأ في 19 تموز/يوليه تحميل النفط في موانئ كانت مغلقة سابقاً. وبحلول 17 آب/أغسطس، ارتفع إنتاج النفط إلى 1,2 مليون برميل يوميا، مقابل 860 000 برميل يوميا في 5 تموز/يوليه. وأتاح استئناف إنتاج النفط للسكان الذين ما فتئوا يعانون من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة بين الفينة والأخرى، وزيادة في أسعار المواد والسلع الغذائية الأساسية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، انفراجا هم في أمس الحاجة إليه.

ثالثا - الأنشطة الأخرى للبعثة

ألف - الدعم الانتخابي

41 - واصل الفريق الانتخابي المتكامل الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وفي 26 حزيران/يونيه، أعرب رئيس المفوضية عن استعداده لإجراء عملية انتخابية، سواء تعلق الأمر بانتخابات عامة أو باستفتاء. وقدّرت المفوضية أن الأمر سيتطلب ما يقرب من عشرة أسابيع لإجراء استفتاء دستوري بعد ورود قانون استفتاء جديد ومشروع دستور جديد من مجلس النواب.

42 - واستمرت عملية استعراض السجل الرقمي الحالي للناخبين، الذي يضم نحو 2,8 مليون ناخب، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ولتحسين مصداقية السجل، نظرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في اتخاذ تدابير تقنية جديدة وتنظيم حملة إعلامية جديدة.

43 - وعمل أيضا الفريق الانتخابي المتكامل بقيادة البعثة على مبادرات لمكافحة المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية أثناء العمليات الانتخابية، مع التركيز بشكل خاص على حماية مشاركة المرشحات.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

44 - أثار نقص الكهرباء والوقود وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدهور الظروف المعيشية تأثيرا كبيرا على حصول الليبيين على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وتلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقارير عن طفلة تبلغ من العمر عاما واحدا توفيت في مرفق طبي في طرابلس في 29 حزيران/يونيه بسبب نقص الأكسجين الناجم عن انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة. ووردت أيضا تقارير عن رجل يشغل مولدا صغيرا في شوارع بنغازي، في 25 حزيران/يونيه، لتشغيل جهاز تزويد بالأكسجين لتمكين ابنه من التنفس. وأثرت حالات انقطاع التيار الكهربائي على توزيع 6 000 جرعة من الأدوية الأساسية التي تتطلب تخزينا باردا، مثل الإنسولين، وألغيت عمليات جراحية حيوية. وتأثرت أيضا شبكات المياه في البلد، مما أدى إلى زيادة حالات المرض.

45 - وتعمّقت القيود المفروضة على الحيز المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال الاحتجاجات التي جرت يومي 1 و2 تموز/يوليه، رصدت البعثة تقارير عن الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي لعشرات الأفراد، بمن فيهم قُصّر، من المتظاهرين سلميا، ولاحظت زيادة حادة في خطاب الكراهية والتحرير على

العنف على وسائل التواصل الاجتماعي ضد ممثلي منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما الناشطات، الذين اتُّهموا بمخالفة القيم الليبية.

46 - وفي 23 تموز/يوليه، أكدت وزارة الصحة مقتل 16 مدنيا، من بينهم أربعة أطفال، وإصابة 52 آخرين خلال اشتباكات شهدتها طرابلس يومي 21 و 22 تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الشرطة القضائية أن أحد موظفي السجون في سجن الجديدة بطرابلس قُتل في 22 تموز/يوليه عندما تعرض السجن لهجوم أثناء الاشتباكات المسلحة.

1 - سيادة القانون

47 - في 22 أيار/مايو، أُلقت قوة الردع الخاصة القبض على وكيل النيابة العسكرية ورئيس وحدة مكافحة الإرهاب، منصور دعوب، ونقلته إلى سجن معيثة، دون أن تتاح له سبل الدفاع القانونية أو إمكانية الاتصال بأسرته. ووفقا للنائب العام، فإن النيابة العامة لم تصدر أمرا بإلقاء القبض عليه.

48 - وفي الفترة من 22 إلى 25 أيار/مايو، نظمت البعثة في القاهرة، بالتعاون مع النيابة العامة المصرية، أول حلقة دراسية تدريبية لأعضاء النيابة العامة الليبية لتعزيز قدراتهم في مجال التحقيق من أجل التصدي للفساد والإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة.

49 - وفي 27 أيار/مايو، انتهى المجلس الأعلى للقضاء من انتخاب أعضائه الخمسة عشر الجدد لمدة ثلاث سنوات، منهيًا بذلك التوترات والانقسامات التي نشأت بعد اعتماد مجلس النواب للقانون رقم 11 لعام 2021، الذي أُقيل بموجب رئيس المحكمة العليا من منصبه كرئيس للمجلس الأعلى للقضاء. وبموجب هذا القانون، فإن رئيس إدارة التفتيش القضائي هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء بحكم منصبه، والنائب العام هو نائب الرئيس. والأعضاء الآخرون في المجلس الأعلى للقضاء هم رؤساء إدارة القانون وإدارة المحاماة وإدارة القضايا، فضلا عن رؤساء محاكم الاستئناف العليا العشر بالبلد، الذين تنتخبهم الجمعية العمومية لكل محكمة.

50 - وفي 23 حزيران/يونيه، اجتمعت الجمعية العمومية للمحكمة العليا وجددت قرارها بعدم إعادة تنشيط الدائرة الدستورية، وهي نتيجة تطرح مخاطر محتملة لحدوث مزيد من الانقسام السياسي وتدهور استقلال القضاء. وخلال الدورة نفسها، وافقت الجمعية على تمديد ولاية رئيس المحكمة محمد الحافي لمدة خمس سنوات.

51 - وفي 8 حزيران/يونيه و6 تموز/يوليه و3 آب/أغسطس، راقبت البعثة جلسات استماع في المحكمة تتعلق بأربعة من أعضاء حركة تنوير، إحدى منظمات المجتمع المدني. واعتبرت البعثة أن الجلسات لم تستوف المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة؛ وقد أُرجئت القضية إلى 7 أيلول/سبتمبر. وواصلت البعثة دعوة السلطات الليبية إلى ضمان اتباع معايير المحاكمة العادلة والإفراج عن فاعلي حركة تنوير المحتجزين تعسفاً أو نقلهم إلى منشأة تديرها الشرطة القضائية لتمكين أسرهم ومحاميهم من الوصول إليهم.

52 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير مقلقة عما يتعرض له المحامون من مضايقة وقيود وعنف، بما في ذلك الاعتقال التعسفي لإبراهيم غنية في 18 تموز/يوليه من قبل جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والاعتداء على عبد الله علي فرحات في 19 تموز/يوليه في محكمة طرابلس على يد نفس المجموعة. وفي الأشهر الستة الماضية، تعرض ثلاثة محامين آخرين للاعتداء، واعتُقلوا واحتُجزوا تعسفاً. وردا على الهجومين الأخيرين، نظمت النقابة العامة للمحامين بليبيا إضرابا عاما في 24 تموز/يوليه.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

53 - على الرغم من أن معظم الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة امتنعت عن التدخل في الاحتجاجات التي وقعت يومي 1 و 2 تموز/يوليه (انظر الفقرة 6 أعلاه)، فقد أفادت التقارير بأن جماعات مسلحة اعتقلت عدة محتجين واحتجزتهم في أماكن مجهولة. وفي طبرق، اعتقل فرع المنطقة الشرقية من جهاز الأمن الداخلي 18 شابا وامرأة واحدة واحتجزتهم تعسفا في 3 تموز/يوليه. وأحيل الرجال إلى النيابة العامة، في حين نُقلت المرأة إلى منشأة الرجمة ثم أُطلق سراحها فيما بعد. واستمرت عمليات اعتقال واحتجاز الأفراد خلال شهر تموز/يوليه. ووفقا لمصادر موثوقة، اعتقلت جماعات مسلحة أربعة رجال واحتجزتهم تعسفا في طبرق في 9 تموز/يوليه. ويُزعم أن نحو 35 شخصا آخرين من المحتجزين في طبرق في سياق الاحتجاجات نُقلوا إلى بنغازي.

54 - وفي سجن الجديدة في طرابلس، ما زالت 34 امرأة و 41 طفلا يُزعم أنهم مرتبطون بداعش قيد الاحتجاز التعسفي. وقضى معظم الأطفال حياتهم رهن الاحتجاز، مع إمكانية محدودة أو معدومة للاستفادة من التعليم أو الرعاية الصحية أو الأنشطة الترفيهية. وواصلت البعثة الدعوة إلى كفالة سبل الحصول على محاكمة وفق الأصول القانونية والوصول إلى العدالة لأولئك المحتجزين تعسفا على خلفية ارتباطهم المزعوم بداعش.

55 - واستمر الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك ما هو موثق في تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا المؤرخ 4 أيار/مايو (S/2022/427)، الذي أُبلغ فيه عن حالتني اغتصاب واستعباد جنسي لفتاتين في مرفق احتجاز سري في بني وليد. وبالمثل، وفقا للتقرير الثالث للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (A/HRC/50/63)، جُمعت أدلة متسقة على تعرض المحتجزين والمحتجزات للتهديد بالعنف الجنسي ضدهم أو ضد أقاربهم. ووُثقت أيضا تهديدات بالاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي أثناء الاستجواب، إلى جانب حالات تعذيب ذي طابع جنسي.

3 - المهاجرون واللاجئون

56 - حتى 30 حزيران/يونيه، أبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن 667 400 مهاجر في ليبيا، بزيادة قدرها 17 600 مهاجر مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مما يشير إلى العودة إلى ديناميات الهجرة السابقة لتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واستمر المهاجرون واللاجئون في التعرض لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وواجهوا مستوى خطيرا من الشواغل الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية في ليبيا.

57 - وفي 5 حزيران/يونيه، أعلن مجلس بلدية زوارة أن أنشطة جميع المنظمات الدولية العاملة مع المهاجرين تتناقض مع سياسات المدينة بشأن الهجرة غير القانونية، وطالبها بمغادرة المدينة فورا. وحظر المجلس البلدي والأجهزة الأمنية أيضا على غير الليبيين الانخراط في الأنشطة الاقتصادية في البلدية. وفي 13 تموز/يوليه، نفذت قوات الأمن المحلية في زوارة عملية اعتقال واحتجاز جماعيين للمهاجرين واللاجئين. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة وجود 35 975 مهاجرا في البلدية.

58 - وحتى 17 تموز/يوليه، ظل عدد الأشخاص الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط مرتقعا، حيث اعترض خفر السواحل الليبي 12 063 شخصا، من بينهم 769 امرأة و 437 قاصرا، وأعادهم إلى ليبيا. ووردت أنباء عن مقتل أو فقدان 777 شخصا آخرين.

59 - وحتى 10 تموز/يوليه، بلغ عدد المهاجرين واللجوءيين المحتجزين تعسفاً في مراكز الاحتجاز الحكومية 2 661، منهم 951 (35 في المائة) ضُفِّقوا على أنهم أشخاص يُحتمل أن يكونوا مشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وما زالت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني تُمنع من الوصول إلى مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك مركز احتجاز المايا في طرابلس الذي يديره جهاز دعم الاستقرار، حيث تقيد التقارير بأن أكثر من 2 600 مهاجر ولاجئ لا يزالون محتجزين تعسفاً في ظروف لإنسانية ومهينة. وما زالت هناك شواغل خطيرة بشأن مصير عدة آلاف من الأشخاص الآخرين الذين تم اعتراض سبيلهم في البحر واحتجازهم في ليبيا من قِبل مجموعة من الجهات الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية، إذ بلغ عدد هؤلاء في 31 تموز/يوليه 11 230 فرداً تم إنزالهم في 129 عملية نُفِّذت في عام 2022.

60 - وما زالت الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن أعمال العنف في مراكز الاحتجاز ضد الأطفال المهاجرين واللجوءيين، الذين يمثلون 18 في المائة من مجموع المحتجزين، في انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل. ويتضمن التقرير الثالث للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (A/HRC/50/63) وصفاً لأنماط العنف الجنسي التي يتعرض لها المهاجرون على يد المتجرين والمهربين، وعلى يد مسؤولي الدولة في مراكز الاحتجاز. وقد وُثِّقت حالات اغتصاب في أماكن الاحتجاز أو الأسر أُجبرت فيها مهاجرات على اللجوء إلى المقايضة بالجنس مقابل الغذاء أو غيره من المواد الأساسية.

61 - وخلال عيد الأضحى، لاحظت البعثة موجة من الاعتقالات التعسفية واستهداف المهاجرين الذين يحتفلون بالعيد في مصراتة وصبراتة وطرابلس وزوارة والزواوية في غرب ليبيا. وبنث محطة إذاعية في الزواوية خطاب كراهية ضد المهاجرين.

62 - واستمرت عمليات الإجلاء الإنساني ورحلات إعادة التوطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا، فقد تم في 30 حزيران/يونيه إجلاء 95 طالب لجوء من الفئات الضعيفة إلى إيطاليا على متن ثاني رحلة إلى هذا البلد في عام 2022. وأوضح الفريق القطري كذلك أنه منذ عام 2017، غادر ليبيا 8 482 مهاجراً ولاجئاً (5 849 على متن رحلات إجلاء إلى إيطاليا ورواندا والنيجر؛ و 2 590 على متن رحلات إعادة التوطين؛ و 43 فرداً في إطار المسارات التكميلية).

4 - الفئات التي تعاني حالات ضعف

63 - وفقاً لأحدث الأرقام التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، فقد سُجِّلَ 159 996 فرداً (34 432 أسرة) كمشردين داخلياً، مما يشير إلى انخفاض قدره 10 000 نازح منذ بداية العام. وارتفع عدد العائدين إلى 680 772 (155 136 أسرة)، وعاد معظمهم إلى أماكنهم الأصلية بسبب تحسن الظروف الأمنية. ومع ذلك، لا يزال المشردون داخلياً عرضة للخطر.

64 - وفي 30 أيار/مايو، دخلت جهات مسلحة آخر مخيم للمشردين داخلياً من تاورغة في طرابلس، بكلية الدعوة الإسلامية، وأعطت ساكنيه إشعاراً بالإخلاء في غضون 24 ساعة. وجاء هذا الحادث في أعقاب عمليتي إخلاء قسري سابقتين لمخيمين للمشردين داخلياً في 3 أيار/مايو. وتشتمت غالبية الأسر في مختلف أنحاء طرابلس، ولم يتم توفير سكن بديل لأي منها. وفي 15 حزيران/يونيه، حذر أفراد من الأمن المركزي في أبو سليم، التابع لجهاز دعم الاستقرار، نحو 90 أسرة مشردة داخلياً تعيش في مباني كيكلا

في طريق المطار في طرابلس بإخلاء المباني في غضون عشرة أيام. وظهرت الجماعة المسلحة مصحوبة بجرافات لاستعراض قوتها وبث الرعب في نفوس السكان.

65 - وفي 31 أيار/مايو، قُتل طفل واحد وأصيب بجروح ما لا يقل عن خمسة أطفال، تتراوح أعمارهم بين سنتين وثمانين سنوات، في بنغازي في أعقاب إطلاق عشوائي للنيان خلال حفل تخرج بالكلية العسكرية توكرة.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

66 - في 14 حزيران/يونيه، أحالت محكمة استئناف طرابلس إلى القضاء العسكري قضية مجزرة سجن أبو سليم التي وقعت في 29 حزيران/يونيه 1996، والتي قُتل فيها ما يقدر بنحو 200 1 سجين بعدما يُزعم أنه عصيان وأعمال شغب. وفي الحكم الأول، الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2020، قضت المحكمة ببراءة المتهمين بفعل التقادم. وفي أيار/مايو 2021، رفضت المحكمة العليا هذا القرار الأولي، مؤكدة أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم. ولا يقبع حاليا في السجن سوى اثنان من المتهمين البالغ عددهم 86؛ أما الآخرون فقد أُفرج عنهم أو هم خارج البلد أو توفوا. ومن المتوقع الطعن في قرار محكمة استئناف طرابلس مرة أخرى أمام المحكمة العليا.

67 - وفي 23 حزيران/يونيه، أطلق المجلس الرئاسي رؤيته الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية في مناسبة أُقيمت في طرابلس، أدلى خلالها ببيانات كل من رئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، ورئيس جامعة الدول العربية، ورئيس الاتحاد الأفريقي. وشارك في هذه المناسبة أيضا ممثلون عن المجتمع المدني الليبي وعن السلك الدبلوماسي. وتضمنت وثيقة الرؤية الاستراتيجية تدابير تهدف إلى إعادة هيكلة المفوضية الوطنية العليا للمصالحة، وعقد مناقشات وحلقات دراسية وطنية في جميع أنحاء البلد، وتقديم مشروع قانون بشأن المصالحة الوطنية إلى مجلس النواب، وعقد مؤتمر وطني بدعوة من المجلس الرئاسي.

68 - وفي 12 تموز/يوليه، عُقد في الكونغو اجتماع تحضيري برعاية رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، حضره ممثلون عن المجلس الرئاسي ومجلس النواب وأعضاء وفد سيف الإسلام القذافي. ومثل المنسق المقيم في الكونغو الأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، أكد المشاركون مجددا دعمهم للرؤية الاستراتيجية لمشروع المصالحة الوطنية، التي تستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية، واتفقوا على أن تيسر اللجنة الرفيعة المستوى عقد اجتماع بشأن المصالحة الوطنية في طرابلس في الأشهر المقبلة، وأن يدعو المجلس الرئاسي إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بين الأطراف الليبية في وقت لاحق من عام 2022.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

69 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة المتمثلة في احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى دعما من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

70 - ونظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل في تونس العاصمة في الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة

حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة في ليبيا. وحُدِّت طرائق للإبلاغ عن الحوادث والتحقق منها، وسيجري إطلاع السلطات الليبية عليها.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

71 - انتهت في حزيران/يونيه 2022 المرحلة الأولى من البرنامج المشترك لتطوير الشرطة والأمن، التي قُدمت فيها خدمات بناء القدرات لوزارتي الداخلية والعدل، ومن المتوقع إطلاق المرحلة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر. وشملت المرحلة الأولى مبادرات من قبيل مركز الشرطة النموذجي، والخفارة المجتمعية، وإجراءات التشغيل الموحدة للشرطة القضائية.

2 - إدارة الأسلحة والذخيرة

72 - أكملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصر التدريب في مشروع لتعزيز قدرة الأمن الدبلوماسي الليبي على التخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن أخطار المتفجرات التي تتعرض لها البعثات الدبلوماسية الدولية والتصدي لها. وزوّد المشروع أكثر من 300 ضابط بالمهارات التشغيلية والطبية الطارئة الأساسية، وتضمّن عنصرًا قويًا لتدريب المدربين بهدف تعزيز استدامة المبادرة. وتواصل الدائرة جهودها لتزويد الأمن الدبلوماسي بمعدات تشغيلية غير مميتة، بما في ذلك معدات الكشف عن المتفجرات ومجموعات المواد الطبية. ونسّقت الدائرة أيضًا مع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام من أجل تنفيذ مشروع جديد لإزالة الألغام لأغراض إنسانية بهدف حماية السكان من التهديد الذي تشكله الذخائر المتفجرة في المناطق ذات الأولوية، والحد من الإصابات في صفوف المدنيين، ومعالجة الآثار الطويلة الأجل للتلوث بالمتفجرات.

73 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت هاتان الهيئتان المعنيتان بالإجراءات المتعلقة بالألغام من التمييز الآمن لـ 25 طنًا من الذخائر غير المنفجرة في بنغازي ومصراتة.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

74 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهودها الرامية إلى إنشاء آلية ليبية فعالة لمراقبة وقف إطلاق النار قادرة على تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتقة. ويهدف دعم الجهود الليبية الرامية إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وتخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة المتبادلة بين مختلف الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية الليبية ذات الصلة، دعمت البعثة نظراءها الليبيين في إعداد أربع وثائق بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك ما يلي: (أ) مذكرة مفاهيمية بشأن غرفة عمليات مشتركة في سرت واختصاصاتها؛ (ب) إجراءات تنفيذية لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتقة؛ (ج) برامج لبناء قدرات السلطات الليبية المكلفة بمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار؛ (د) اختصاصات المراقبين الليبيين، مع التركيز على مراقبة انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتقة.

75 - وفي 8 حزيران/يونيه، يسّرت البعثة عقد اجتماع عام للفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في تونس العاصمة، شارك فيه حضوريا أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وإضافة على ذلك، عقد ثمانية مراقبين ليبيين لوقف إطلاق النار اجتماعات جانبية متزامنة مع مراقبي البعثة

للمرة الأولى. وعُقد اجتماع ثانٍ لمراقبي وقف إطلاق النار الليبيين والبعثة في تونس العاصمة يومي 27 و 28 حزيران/يونيه، ركّز خلاله المشاركون على طريقة إنشاء آلية ليبية فعالة لمراقبة وقف إطلاق النار.

76 - وفي 9 آب/أغسطس، اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والبعثة على الاجتماع في سرت، بمشاركة ثمانية من مراقبي وقف إطلاق النار الليبيين وممثلي اللجان الفرعية التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5. واستعرض المشاركون استعداد الآلية الليبية لمراقبة وقف إطلاق النار، وشرعوا في تفعيل غرفة عمليات مشتركة في سرت، ووضعوا الصيغة النهائية لطرائق الانسحاب المزمع للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة من ليبيا.

دال - تمكين المرأة

77 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعوة على جميع المستويات إلى إشراك المرأة في العمليات السياسية وفي هيئات صنع القرار. وخلال الجولة الأخيرة من المحادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، التي جرت في القاهرة، عملت البعثة مع الوفدين على تشجيع إدراج حصة نسبتها 30 في المائة للمرأة كبنء دائم في قانون الانتخابات والإطار الدستوري. واتفق المجلسان على إقرار حصة نسبتها 25 في المائة للمرأة لتطبيق على جميع العمليات الانتخابية المقبلة. ورحبت البعثة بهذا الالتزام وعرضت تقديم المساعدة التقنية والخبرة الفنية بشأن أفضل السبل لترجمته إلى تشريعات قابلة للتطبيق.

78 - وواصلت البعثة رصد حالات خطاب الكراهية والتحريض ضد النساء المشاركات في الحياة العامة. وواصلت البعثة الدفاع بنشاط عن حقوق المرأة وإدانة جميع أعمال العنف، بما في ذلك خطاب الكراهية والتشهير على الإنترنت. وفي سياق الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، واصلت البعثة، من خلال مجموعة من المناسبات والاجتماعات والبيانات، الدفاع عن حقوق المرأة والدعوة إلى إشراكها، وتقديم الدعم التقني لأصحاب المصلحة المعنيين لضمان إشراك المرأة بشكل هادف في عمليات الحوار بين الأطراف الليبية.

79 - وخلال عطلة عيد الأضحى، كانت هناك زيادة حادة في حوادث العنف ضد المرأة المبلغ عنها في جميع أنحاء ليبيا، مما أدى إلى وفاة سبع نساء على الأقل، من بينهن فتاة واحدة، في عين زارة وبنغازي وغريان. وأدانت وزارة الدولة لشؤون المرأة جرائم القتل، وأصدرت أكثر من 65 من الناشطات في مجال حقوق المرأة الليبيات عريضة تدعو إلى وضع حد لقتل النساء.

هاء - الشباب والسلام والأمن

80 - كان الشباب والحركات الشبابية في طليعة الاحتجاجات المدنية التي بدأت في I تموز/يوليه للتبديد بالظروف المعيشية السيئة والأزمة السياسية، داعية إلى وضع حد للعنف ضد المحتجين، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وخطاب الكراهية، والتحريض على العنف على وسائل التواصل الاجتماعي. ودعا المحتجون إلى استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وإجراء انتخابات وطنية، وإزالة السلطتين التنفيذية المتنافستين، وخروج جميع القوات الأجنبية والمرترقة من ليبيا. وطالبوا أيضا بتخفيض أسعار الخبز وإيجاد حل لأزمة الكهرباء والوقود.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

81 - بحلول أوائل تموز/يوليه، وصلت المنظمات الإنسانية إلى 179 000 شخص (45 في المائة من مجموع الأشخاص المستهدفين في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، البالغ عددهم 400 000 شخص) بشكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وقُدمت المساعدة إلى 434 000 شخص إضافي في إطار أنشطة خارج نطاق خطة الاستجابة الإنسانية، بما يشمل المعونة الغذائية، ومواد الإغاثة الأساسية غير الغذائية، وإمدادات المياه والتّصاح والصحة. وحذر مسؤولو الصحة من أن النقص الذي تشهده جميع أنحاء البلد في اللقاحات العادية المضادة للحصبة والنكاف والحميراء ولقاح شلل الأطفال الفموي ثنائي التكافؤ واللقاح الفعال ضد السل يعرّض ليبيا لخطر التفشي الخطير لأمراض يمكن الوقاية منها. وللمساعدة في سد هذا النقص، تبرعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بـ 500 000 جرعة من لقاح شلل الأطفال.

82 - وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، انخفض عدد الإصابات بمرض كوفيد-19، مع عدم تسجيل وفيات جديدة منذ نهاية أيار/مايو. وخُفض معدل الانتقال المجتمعي لمرض كوفيد-19 في البلد إلى "معدل إصابة منخفض". وفي 27 تموز/يوليه، أبلغ المركز الوطني لمكافحة الأمراض عن 504 060 حالة تراكمية من حالات الإصابة بكوفيد-19، بما في ذلك 6 431 حالة وفاة و 1 639 حالة نشطة. وتلقى ما مجموعه 2,3 مليون شخص جرعة أولى من اللقاح، في حين تلقى 1,2 مليون شخص جرعتين وتلقى 139 514 شخصا ثلاث جرعات. ومن خلال حملة التطعيم التي نظمتها المركز الوطني لمكافحة الأمراض والمنظمة الدولية للهجرة واستهدفت المهاجرين واللاجئين، بما يشمل أولئك الموجودين في مراكز الاحتجاز، حصل 12 981 شخصا على جرعة واحدة من اللقاح، و 3 304 أشخاص على جرعتين، و 641 شخصا على ثلاث جرعات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك نحو 15 153 شخصا في جلسات للتوعية بكوفيد-19.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

83 - في 25 أيار/مايو، نشر الفريق القطري للعمل الإنساني حصيلة استعراض الربع الأول من تنفيذ البرامج الإنسانية، وهو ما ساعد في بلورة خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة التي نُشرت في حزيران/يونيه. وتهدف الخطة المنقحة، التي تحتاج إلى تمويل قدره 113,8 مليون دولار، إلى الوصول إلى 400 000 شخص من الفئات الأشد احتياجا إلى مساعدة محددة الأهداف.

84 - وفي 7 حزيران/يونيه، وقّع وزير التخطيط والأمانة العامة للمساعدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية إطارا جديدا من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من عام 2023 إلى عام 2025. ويتألف إطار التعاون من أربع ركائز لدعم السلام والحكم، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري، وتغير المناخ والبيئة والمياه. ونظرا لتناقص الاحتياجات الإنسانية، فإن النتيجتين الجماعيتين للإطار تدعمان الانتقال من البرامج الإنسانية إلى البرامج الإنمائية. والإطار أيضا بمثابة إطار استراتيجي متكامل يعكس الأولويات الموكلة إلى البعثة ويطمأنئ مع قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا.

رابعاً - نشر البعثة في ليبيا والترتيبات الأمنية

85 - حافظت الأمم المتحدة على وجود للموظفين الدوليين في ليبيا، بلغ عددهم في المتوسط نحو 130 موظفاً، مما أتاح الاتصال باستمرار مع المحاورين الليبيين بشأن المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتقديم المساعدة والمشورة بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمسائل الإنسانية والإنمائية. واستمر إيواء الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة بقوات قوامها 234 جندياً. وفي بنغازي، واصل الموظفون الدوليون العمل من مركز الأمم المتحدة، في حين عمل الموظفون الوطنيون بالتناوب.

86 - وقامت الأمم المتحدة في ليبيا بانتظام باستعراض وتعديل تدابير الحماية والوقاية المطبقة للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك في جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية، لمواكبة تطور المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة، وضمان التوافق مع التدابير التي تتخذها السلطات الليبية والتونسية. وبحلول 11 تموز/يوليه، وفي إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 المخصص لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا وشركائها من المنظمات غير الحكومية الدولية، تم تطعيم 1 359 شخصاً بالكامل وتلقى 240 شخصاً جرعة ثالثة. ومن المتوقع أن تصل شحنة إضافية من الجرعة المعززة في أيلول/سبتمبر.

87 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة التحضيرات لعملية التناوب المقبلة لوحدة حراسة الأمم المتحدة، المقرر حتى الآن إجراؤها في شباط/فبراير 2023.

خامساً - ملاحظات وتوصيات

88 - استمر الجمود السياسي الذي طال أمده في التأثير سلباً على البيئة الأمنية في ليبيا، كما يتضح من زيادة عدد الاشتباكات داخل الجماعات المسلحة وفيما بينها، والمظاهرات التي عمّت جميع أنحاء البلد في 1 تموز/يوليه. وأكرر دعوتي الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات السياسية في ليبيا إلى ممارسة قيادة مسؤولة للحيلولة دون تفاقم المظالم التي طال أمدها، بما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

89 - وإن إجراء انتخابات وطنية، على أساس إطار دستوري سليم وتوافقي، هو ما طالب به الشعب الليبي وما يستحقه. وتمثل نتائج محادثات القاهرة وجنيف تقدماً كبيراً ينبغي أن تستفيد منه جميع الأطراف. وإن الاتفاق على إطار دستوري لإجراء الانتخابات في المتناول، وإنني أحث المؤسسات الليبية ذات الصلة على وضع هذا الإطار في صيغته النهائية وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات دون مزيد من التأخير. وأثني على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لاستعدادها، بالتنسيق مع المؤسسات الليبية ذات الصلة، للسماح لجميع الليبيين بإسماع أصواتهم من خلال صناديق الاقتراع.

90 - ومن الأهمية بمكان حماية التقدم المحرز على المسار الأمني منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في العمل بلا كلل لتحقيق هذا الغرض. وأرحب بالالتزام المتبادل والجهود المشتركة لرئيسي الأركان العامة للجيش الليبي والجيش الوطني الليبي، وأشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات العملية صوب توحيد القوات المسلحة والتحصير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن أي عمل قد يوجب الحالة ويعيد البلد إلى دوامة النزاع.

- 91 - وستواصل الأمم المتحدة دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتنفيذ جميع شروط اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل المتعلقة بعملية الانسحاب التدريجي المتوازن على مراحل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. والأمم المتحدة ما زالت ملتزمة أيضا بدعم عمل مراقبي وقف إطلاق النار الليبيين في إنشاء آلية للمراقبة مقرها في سرت.
- 92 - وأرحب بنهاية عمليات إغلاق منشآت إنتاج النفط التي بدأت في نيسان/أبريل 2022. فالثروة الطبيعية في ليبيا ملك لجميع الليبيين، ولا ينبغي أن تكون رهينة للمشاحنات السياسية. ويجب احترام وصون استقلال المؤسسات الاقتصادية والمالية السيادية للبلاد، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي. والأعمال الرامية إلى إعاقة استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها بشكل قانوني، والاستخدام العادل للإيرادات المتأتية من بيعها، هي أعمال تستحق الشجب وينبغي مقاضاة المسؤولين عنها.
- 93 - وترتبط المخاوف المتعلقة بتدهور الظروف المعيشية لليبيين في جميع أنحاء البلد، والتي تفاقمت بسبب عمليات إغلاق منشآت إنتاج النفط، بتعذر إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية التي تعد من حقوق الإنسان الأساسية. ويجب ألا يظل تعذر إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم محركا للتوتر والصراع، بما يطيل أمد حالة الجمود السياسي ويزيد من ترسيخها. وأحث المؤسسات الليبية ذات الصلة على أن تولي الأولوية لترتيبات تضمن التمويل الموثوق به للاحتياجات الملحة للشعب الليبي وتضمن الشفافية في النفقات العامة.
- 94 - وأرحب بالتقدم المحرز حتى الآن صوب إعادة توحيد المؤسسات المالية الرئيسية وإصلاحها. ويجب السماح باستمرار هذه الجهود. فأحرار تقدم ملموس في هذه المجالات سيسهم في بناء الثقة في الاقتصاد، وهو أمر ضروري للدفع قدما بالمسارين السياسي والأمني. وعلى نفس المنوال، فإن صرف مرتبات موظفي القطاع العام في أوانها وبشكل منصف في جميع أنحاء البلد وتيسير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية هما شرطان لا يمكن لأي ليبي الاستغناء عنهما.
- 95 - ولا تزال حالة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والمحتجزين تعسفا تثير قلقا بالغا. وأدعو السلطات الليبية إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين إلى المساعدة، بغض النظر عن وضعهم القانوني.
- 96 - وأود أن أشكر المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، والدول الأعضاء على دعمها المستمر لضمان ما يستحقه الليبيون من نتائج ديمقراطية ومستقبل مشرق. ولا يزال دعمها جزءا لا يتجزأ من الجهود اللازمة للدفع قدما بعمليات الحوار التي يقودها الليبيون ويملكون زمام أمرها، بما يشمل عملية المصالحة الوطنية. ومن المهم بنفس القدر أن يتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد حتى لا يسهم في الانقسامات والتشردم في ليبيا. وتظل وحدة مجلس الأمن أيضا حاسمة الأهمية في تشجيع الأطراف الليبية على السير في الاتجاه الصحيح في هذا المنعطف الحرج.
- 97 - وأود أيضا أن أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقيادة البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهم. وأشيد بالمستشارة الخاصة على جهودها الدؤوبة وتقانيها في قيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ليبيا. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا، المقدمة بسخاء من حكومة نيبال.